

Distr.: General  
25 January 2001  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة التنمية الاجتماعية

#### الدورة التاسعة والثلاثون

نيويورك، ١٣-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

برنامج عمل اللجنة المتعدد

السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

### برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

#### مذكرة من الأمانة العامة

١ - في الدورة الاستثنائية التي عقدها لجنة التنمية الاجتماعية في سنة ١٩٩٦، اقترحت اللجنة برنامج عمل متعدد السنوات للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٦/٧. وفي الدورة الجارية، سُتدعى اللجنة إلى النظر في برنامج أعمالها لفترة السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

٢ - ولذلك، يقدم إلى اللجنة، لأغراض النظر والاعتماد، اقتراح مقدم من مكتبها بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، الوارد بمرفق هذه المذكرة.

\* E/CN.5/2001/1

## المرفق الأول

### اقتراح مقدم من المكتب

#### برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

- ١ - "برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦" هو البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين للجنة، بصيغته التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
  - ٢ - وقد قدمت اللجنة، في دورتها الاستثنائية المعقودة في سنة ١٩٩٦، اقتراحات، اعتمدها المجلس لاحقا في قراره ٧/١٩٩٦، تدعو إلى استعراض ولايتها وصلاحياتها، وتكوينها من حيث العضوية، ونطاق عملها، وتواتر دوراتها. كما أعدت اللجنة برنامجا متعدد السنوات للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ يستند إلى متابعة واستعراض تنفيذ إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مع الأخذ أيضا بنتائج استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية.
  - ٣ - كما قرر المجلس أن تتألف البنود الموضوعية في جدول أعمال اللجنة في دوراتها المقبلة مما يلي:
- البند الموضوعي**
- متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:
- (أ) النظر في المواضيع المحددة في برنامج العمل المتعدد السنوات، بما في ذلك حالة الفئات الاجتماعية؛
  - (ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية، حسب الاقتضاء؛
  - (ج) القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة تجاه القضايا التي تمس التنمية الاجتماعية، حسب الاقتضاء.
- ٤ - ويرد في التذييل الأول عرض موجز لبرنامج عمل اللجنة في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠.
  - ٥ - وستنظر اللجنة في خلال دورتها التاسعة والثلاثين، التي ستعقد في سنة ٢٠٠١، في موضوع ذي أولوية هو "تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من القابلية للتأثر في عالم يتحول إلى العولمة" وموضوع فرعي هو "دور العمل التطوعي في تعزيز التنمية الاجتماعية".
  - ٦ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة بجنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، عددا من الولايات المحددة لاتخاذ إجراءات إضافية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية، ومن بينها ما يلي:
  - دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز المبادرات والإجراءات الجارية التي تقرر في إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، وذلك بغرض شن حملة عالمية للقضاء على الفقر؛
  - أن يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية، في وسائل تقاسم الخبرات والممارسات في مجال التنمية الاجتماعية لمساعدة الدول الأعضاء على وضع السياسات من أجل تعزيز أهداف مؤتمر القمة؛

- السياسة الاجتماعية في الحالات اللاحقة للإصابة

#### ٢٠٠٤: تحسين فاعلية القطاع العام

- استعراض حالة الأسر على الصعيد العالمي
- (الذكرى السنوية العاشرة للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة)

#### ٢٠٠٥: استعراض مواءمة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

#### ٢٠٠٦: استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) والحملة العالمية للقضاء على الفقر

### ٢٠٠٢

#### تكمال السياسات الاجتماعية والاقتصادية

- ٨ - يتمثل أحد الموضوعات الشاملة الرئيسية للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة في الحاجة إلى إدماج الأهداف الاجتماعية في عملية صياغة سياسة الاقتصاد الكلي. وقد أقرت الحكومات في الإعلان السياسي بأن "هناك وعياً متزايداً بما للسياسات الاجتماعية الفعالة من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وترد في الجزء الثالث من تلك الوثيقة برمته مبادرات تدعو إلى إقامة صلات أوثق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار كل من الالتزامات العشرة التي يتضمنها إعلان كوبنهاغن. ولذلك، يُقترح أن تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في هذا الموضوع، بالاقتران بالمواضيع الفرعية المقترحة التي ستكون محورا للنقاش. كما يمكن

- دعوة لجنة التنمية الاجتماعية إلى النظر في مسألة العمل التطوعي في سنة ٢٠٠١، وهي السنة الدولية للمتطوعين؛

- أن يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية، بإجراء تقييم منظم لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

- ٧ - ومع مراعاة هذا، فضلاً عن المبادرات الجديدة الكبرى (يرد استعراض عام لها في التذييل الثاني) وغيرها من الولايات المتصلة بذلك، تقترح المواضيع التالية لفترة السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦:

#### ٢٠٠٢: تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية

- الجوانب الاجتماعية لسياسات الاقتصاد الكلي

- التقييم الاجتماعي كأداة للسياسة العامة
- الإنفاق الاجتماعي كعامل منتج
- اللجنة التحضيرية للجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة - الدورة الثانية
- تقرير الولاية الثالثة الذي أعده المقرر الخاص لشؤون الإعاقة

#### ٢٠٠٣: تقاسم الخبرات والممارسات في مجال التنمية الاجتماعية

- إقامة شراكات من أجل التنمية الاجتماعية
- المسؤولية الاجتماعية العامة وسياسات التنمية الاجتماعية

استعراض نتائج الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي سينظم في سنة ٢٠٠١.

٢٠٠٢

### المساهمة في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

٩ - ستداول لجنة التنمية الاجتماعية، بوصفها اللجنة التحضيرية للجمعية العالمية للشيخوخة، بشأن النتيجة المقترحة للجمعية العالمية الثانية، التي ستُعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وستوضح تفاصيل تلك النتيجة.

٢٠٠٢

### تقرير الولاية الثالثة للمقرر الخاص لشؤون الإعاقة

١٠ - تقع على اللجنة مسؤولية النظر في التقرير الذي أعده المقرر الخاص لشؤون الإعاقة عن ولايته الثالثة (E/Res/2000/10).

٢٠٠٣

### تقاسم الخبرات والممارسات في مجال التنمية الاجتماعية

١١ - طالبت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية، في وسائل تقاسم الخبرات والممارسات في مجال التنمية الاجتماعية لمساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات من أجل تعزيز أهداف مؤتمر القمة، مع الإقرار بعدم وجود طريق عام وحيد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاعتراف بأهمية تقاسم الدول الأعضاء للمعلومات فيما يختص بخبراتها الوطنية وأفضل ممارساتها في مجال التنمية الاجتماعية على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ويُقترح أن يركز تبادل المعلومات هذا على المواضيع الفرعية الهامة في مجالات المشاركة، والمسؤولية الاجتماعية العامة، والحالات اللاحقة للإصابة.

٢٠٠٤

### زيادة فعالية القطاع العام في مجالي السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

١٢ - أقرت الحكومات، في الجزء الثاني من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المتعلقة باستعراض وتقييم عملية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، بأن للدول دوراً رئيسياً في ضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإن اعترفت بأن الدولة لم تعد الجهة الوحيدة التي توفر الخدمات الاجتماعية في عدة بلدان بل الجهة التي تمكن من تهيئة بيئة عامة مواتية للتنمية الاجتماعية، مع مسؤوليات متزايدة تتصل بكفالة الاضطلاع على نحو منصف بتقديم خدمات اجتماعية جيدة وتسهيل الحصول على هذه الخدمات. كما لاحظت الحكومات أن هذا التطور قد زاد من الحاجة إلى مؤسسات عامة أقوى توفر إطاراً فعالاً لضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع على نحو منصف. واعترفت الحكومات كذلك بأن القطاع العام الفعال المسؤول يعتبر ضرورة حيوية لضمان توفير الخدمات الاجتماعية. وفي الجزء الثالث المتعلق بالمبادرات الأخرى، أكدت الحكومات مجدداً دورها الشديد الأهمية في النهوض بقضية التنمية المستدامة التي تركز على البشر بإجراءات تستهدف العمل على زيادة وصول المساواة والإنصاف المتزايدين، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وتسيير الأسواق بكفاءة في إطار من القيم الأخلاقية؛ وسياسات تهدف إلى القضاء على الفقر وتعزيز العمالة المنتجة؛ وإمكانية حصول الجميع بالتساوي على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي للفئات المحرومة والضعيفة. ويُقترح أن تنظر اللجنة خلال دورتها التي ستُعقد سنة ٢٠٠٤ في شتى جوانب هذا الموضوع، بالاقتران بالمواضيع الفرعية التي ستستحدث.

## استعراض حالة الأسرة في العالم والاتجاهات التي تواجه الأسرة ٢٠٠٦

### استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

١٥ - دعت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز المبادرات والإجراءات الحالية التي تحدت ضمن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وشن حملة عالمية للقضاء على الفقر. ورأت أنه سيكون من المناسب للجنة خلال السنة الأخيرة من العقد، أي في عام ٢٠٠٦، أن تجري استعراضا وتقييما للعقد والمرحلة التي بلغتها الحملة العالمية والتقدم الذي أحرزته.

١٦ - يقترح أيضا أن يظل الاستعراض الجاري لخطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية جزءا من جدول الأعمال، حسب الاقتضاء.

١٣ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٢٤/٥٤ أن يواصل القيام بدور نشط في تسهيل التعاون الدولي في إطار أعمال متابعة السنة الدولية للأسرة، وأن ييسر تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين الحكومات بشأن السياسات والاستراتيجيات الفعالة. كما دعت أيضا لجنة التنمية الاجتماعية إلى النظر، عند اعتمادها برنامج عملها المقبل المتعدد السنوات، في إجراء استعراض لحالة الأسرة في العالم في عام ٢٠٠٤، الذي يوافق الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

## ٢٠٠٥

### استعراض مواصلة تنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

١٤ - طلبت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية، تقييما دوريا لما أُنجِز من عمل في إطار مواصلة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في إعلان كوبنهاغن ومبادراتها الخاصة الأخرى، مع عدم استبعاد إمكانية الجمع في الوقت المناسب بين جميع الأطراف المشاركة في التنفيذ من أجل تقييم التقدم المحرز والنظر في مبادرات جديدة. ويمكن للجنة، بعد انقضاء خمس سنوات على انعقاد الدورة الاستثنائية، أن تجري في عام ٢٠٠٥ استعراضا شاملا وأن تقدم مقترحات من أجل اتخاذ إجراءات أخرى في هذا الصدد.

## التذييل الأول

### برنامج عمل لجنة التنمية الاجتماعية للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠

في إطار هذا الموضوع، نُظرت المواضيع المحددة

التالية:

(أ) تعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق تجاوب الحكومة، والمشاركة الكاملة في المجتمع، وعدم التمييز والتسامح والمساواة والعدل الاجتماعي؛

(ب) تعزيز الحماية الاجتماعية، وخفض التعرض للخطر، وتحسين فرص العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛

(ج) العنف والجريمة ومشكلة المخدرات غير المشروعة وإساءة استعمال المواد، باعتبارها من عوامل الانحلال الاجتماعي؛

١٩٩٩

أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع رقم ١

توفير الخدمات الاجتماعية للجميع

الموضوع رقم ٢

بدء الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة

٢٠٠٠

أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع

مساهمة اللجنة في الاستعراض الشامل لمتابعة نتائج مؤتمر القمة

١٩٩٦

استعراض وظائف اللجنة

البند الموضوعي

الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر

(أ) وضع استراتيجيات متكاملة؛

(ب) الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية

للجميع؛

(ج) تشجيع الاعتماد على الذات والمبادرات

المجتمعية الأخرى.

١٩٩٧

أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع

العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة

في إطار هذا الموضوع، نُظرت المواضيع المحددة

التالية:

(أ) محورية العمالة في صوغ السياسات، بما في

ذلك تقدير العمل والعمالة على نحو أوسع؛

(ب) تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية

والهياكل الأساسية؛

(ج) تحسين نوعية العمل والعمالة.

١٩٩٨

أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع

تعزيز التكامل الاجتماعي ومشاركة الجميع، بما فيهم الفئات

والأشخاص المحرومون والمستضعفون

## التذييل الثاني

### استعراض عام للمبادرات الجديدة

المبادرات الجديدة المبينة أدناه مقدمة حسب الترتيب الذي وردت به في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية. وتتصل عدة مبادرات بأكثر من التزام واحد.

#### تهيئة بيئة تمكينية

- تأسيس أنظمة لتقييم ورصد التأثير الاجتماعي الذي تحدثه سياسات الاقتصاد الكلي، وبخاصة عند التصدي للأزمات المالية وعند تصميم برامج الإصلاح.
- إعداد مبادئ توجيهية وطنية وإقليمية لتقييم التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للبطالة والفقر، بناء على تعريفات واسعة للكفاءة والإنتاجية.
- أن يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي/لجنة التنمية الاجتماعية النظر في طرق لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنمية الاجتماعية لتعزيز أهداف مؤتمر القمة.
- تحسين إمكانية وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى النظام التجاري العالمي بجملة أمور منها تشجيع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوفير المساعدة التقنية (على المستوى الثنائي، وكذلك من خلال منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية) للمشاركة في مفاوضات التجارة الدولية.
- تقليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن الاضطرابات المالية الدولية بجملة أمور منها النظر في تأجيل سداد الديون بصفة مؤقتة للحد من

التقلبات المفرطة في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز أسواق رأس المال المحلية، وحماية الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز المشاورات الوطنية مع المجتمع المدني بشأن صياغة السياسات الاقتصادية.

- تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك كفالة الشفافية والمساءلة للمؤسسات المالية الدولية لتعزيز أهداف التنمية الاجتماعية في سياساتها وبرامجها.
- الموافقة على التنفيذ العاجل لمبادرة كولونيا لتخفيف عبء الديون والمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبدأ ضرورة تخصيص الأموال الموفرة للتنمية الاجتماعية.
- تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات بتعزيز وعي الشركات وتوفير بيئة مواتية وتحفيزية وتعزيز الشراكات الوطنية.
- النظر في تدابير لتقليل الآثار الاجتماعية والإنسانية للجزاءات إلى أدنى حد.

#### القضاء على الفقر

- خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- إعداد استراتيجيات نمو لصالح الفقراء وتنفيذها.

## العمالة الكاملة

- تقاسم أفضل الممارسات بشأن أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك استكشاف وسائل لحماية الفئات الضعيفة وغير المحمية وغير المؤمنة (من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية وآليات كفالة استدامة هذه الأنظمة فيما يتعلق بالشيخوخة والبطالة).
- إعادة تقييم سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق التوازن بين إيجاد الوظائف وتخفيف حدة الفقر مع الاحتفاظ بمعدلات منخفضة للتضخم.
- تعزيز قدرات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لتشجيع الإدماج الاجتماعي في استراتيجيات وأنشطة تناول حالات ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك تناول معالجة الإجهاد العصبي.

## المساواة بين الجنسين

- مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة والمبادرات الإضافية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية، بجملة أمور تتضمن استعمال الإجراءات الإيجابية أو التصحيحية.
- كفالة الحوار الاجتماعي عبر التمثيل الفعال لمنظمات أصحاب الأعمال والعمال في مجال إعداد السياسات الاجتماعية.
- وضع استراتيجية دولية متسقة ومنسقة تعنى بالتوظيف.

## التعليم والصحة

- إعادة تأكيد إطار عمل دكاكر بشأن توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، الذي اعتمدته المنتدى العالمي للتعليم في دكاكر، والاعتراف بأن تحقيق هذه الغاية يتطلب مزيداً من الدعم المالي والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون، بتكلفة تبلغ نحو ٨ مليارات من الدولارات في السنة.
- تعزيز التدابير الوطنية للوقاية والحماية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتصدي لتأثيرات انتقاله، بما في ذلك: تعزيز خدمات الرعاية الصحية وتحسين الإعلام والتثقيف وتدريب مقدمي الرعاية الصحية ومعالجة انتقال المرض من الأم إلى الطفل وتحليل
- تبادل أفضل الممارسات في ميدان سياسات التوظيف.
- التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حقوق العمال الأساسية وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.
- تحسين جمع بيانات التوظيف الأساسية وتحليلها، بما فيها البيانات غير الرسمية، التي تتعلق بقطاعي الزراعة والخدمات، واستكشاف وسائل لقياس العمل بدون أجر.

## الإدماج الاجتماعي

- تبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالشيخوخة.



### برامج التكيف الهيكلي

- كفالة ألا تؤدي برامج التكيف الهيكلي الرامية إلى معالجة الأزمات الاقتصادية إلى تقليل النشاط الاقتصادي أو تخفيض الإنفاق الاجتماعي بقدر كبير.

### الموارد

- وضع مبادئ توجيهية للسياسات التي ترمي إلى إيجاد إيرادات محلية للسياسات والبرامج الاجتماعية، بما في ذلك مجالات مثل توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات وممارسة الاقتراض العام.
- تعبئة موارد جديدة وإضافية للتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني من خلال توفير إمكانية الحصول على قروض صغيرة، ودعم آليات تعاقد المجتمع المحلي على أشغال تقوم على الأيدي العاملة وتحسين أنظمة الضرائب الوطنية وتقليل التهرب الضريبي ومنع الفساد والرشوة وغسل الأموال والتحويل غير المشروع للأموال.
- تعبئة موارد جديدة وإضافية للتنمية الاجتماعية على المستوى الدولي من خلال التعاون الدولي في المسائل الضريبية واستكشاف وسائل لفرض الضرائب على المؤسسات عبر الوطنية ومحاربة استخدام الملاجئ والملاذات الضريبية، ووضع آليات لتثبيت عائدات أسعار السلع الأساسية، ومنع التهرب الضريبي، وزيادة تدفقات الأموال العامة والخاصة إلى البلدان النامية، وإجراء تحليل دقيق للمصادر الجديدة والمبتكرة لتمويل التنمية الاجتماعية وتعزيز قطاعات المؤسسات التجارية الصغيرة والصغرى.

الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقديم الدعم الاجتماعي والتعليمي للفئات المتأثرة.

- حشد المؤسسات التجارية للاستثمار في البحوث التي تهدف إلى إيجاد علاج بأسعار ميسورة للأمراض التي تصيب بصفة خاصة سكان البلدان النامية.
- الاعتراف بالأهمية القصوى التي تنسم بها إتاحة الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة، والإقرار بإسهام حقوق الملكية الفكرية في تشجيع البحث والتطوير في ميدان العقاقير وتوزيعها.
- تحليل عواقب الاتفاقات الخاصة بالتجارة على الخدمات الصحية.
- رصد وتحليل آثار الاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقات التجارة، على قطاعي الصيدلة والصحة.
- دعوة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى إدماج البعد الصحي في سياساتها وبرامجها.

### أفريقيا وأقل البلدان نمواً

- النظر في إنشاء صندوق للتضامن العالمي.
- تشجيع البلدان الأفريقية الأكثر تأثراً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعددها ٢٥ بلداً، على تحديد أهداف مرتبطة بأطر زمنية للحد من مستويات الإصابة، مثل خفض نسبة العدوى بين الشباب بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥.

## التعاون الدولي

- تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيقه لأعمال متابعة مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة بإقامة علاقات عمل أوثق مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز.
- اعتماد تدابير تشريعية ورفع مستوى الوعي لدى البرلمانين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والمبادرات الإضافية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية.
- دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى شن حملة عالمية للقضاء على الفقر.
- أن يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي/لجنة التنمية الاجتماعية إجراء تقييم دوري لمدى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة والدورة الاستثنائية.